

## الحرب على اليمن وأصداء الأزمة الخليجية القطرية.. طول الأمد وتفاقم المعاناة

تصاعدت حدة الأزمة التي تواجهها قطر مع عدد من الدول العربية، على رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر، بعد الإعلان الرباعي المشترك بين القاهرة والمنامة وأبوظبي والرياض، بوضع 59 شخصية و12 كياناً، من بلدان عربية عدة، من بينها قطر والسعودية والكويت واليمن وليبيا والبحرين، على قائمة الكيانات الإرهابية.

واللافت أن القائمة قد تضمنت اسم عبد الوهاب محمد عبد الرحمن الحميقي، مستشار الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، بالرغم من أن الأخير هو حليف الرياض وأبوظبي في الحرب الحالية على اليمن.

جاء ذلك بعد اتساع حملة المقاطعة للدوحة، التي شملت مظاهر متعددة، بدءاً بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي، كما فعلت الأردن، وصولاً إلى القطع الكامل للعلاقات، وطردها البعثات الدبلوماسية، وغلق الأجواء والمياه الإقليمية أمام حركة الطائرات والسفن القطرية، ووقف التعامل على الريال القطري في بنوك بعض الدول العربية، ومنع مواطني هذه الدول من السفر إلى قطر والعكس، كما فعلت مصر والسعودية والإمارات والبحرين.

كما جاء التطور الأبرز من وجهة نظر مراقبين، هو موقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي أيد صراحة الإجراءات الأخيرة للدول الخليجية الثلاث ومصر، والتي كانت بمثابة حجر "الدومينو" الذي استتبعه مواقف دول أخرى، وقال إن زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية، ولقاءه بالعاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وقادة عرب ومسلمين آخرين "أنت أكلها". وإن الجميع "أشاروا إلى قطر وقالوا إنهم سيتخذون موقفاً حاسماً من مسألة التمويل وقد تكون هذه بداية النهاية للربح الذي يبثه الإرهاب".

وهو ذات الموقف الذي تبنته الدول الأوروبية الكبرى التي زارها وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وإن لم تكن بنفس حدة الموقف الأمريكي؛ حيث دعت موسكو وبرلين وباريس ولندن، الدوحة إلى الاستجابة للمطالب الخليجية برفع الدعم المالي والسياسي والإعلامي المقدم لتنظيمات "إرهابية" وجماعات "الإسلام السياسي" المحسوبة على الإخوان المسلمين، وخصوصًا إخوان مصر وحركة "حماس" الفلسطينية، وإن مالت المواقف الأوروبية إلى دعم خيار الحوار وعدم التصعيد، للتوصل إلى حل.

وبعيدًا عن التفاصيل المتعلقة بأسباب الخلافات بين الدول الخليجية والعربية الأهم، مع قطر؛ فإننا، وفي هذا الموضوع، نحاول استشراف واقع وآفاق الأزمة اليمنية، على خلفية هذه الأزمة التي لا يبدو أنه سوف تكون لها نهاية قريبة، في ظل عدم وجود أي مؤشر على أن قطر تنوي الاستجابة للمطالب السعودية بالأساس في هذا الصدد، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة غلق وسائل الإعلام التي تعتبرها الرياض وعواصم عربية أخرى، محرضة عليها، وقطع العلاقات مع الإخوان المسلمين، وطرد قياداتهم من الدوحة، وخصوصًا قيادات حركة "حماس".

في المقابل، قالت مجلة "النيوزويك" الأمريكية، إن الرياض قالت للوسيط الكويتي، إنها ليست متعجلة النتائج، وهو ما يعني فشل الوساطة الكويتية، وما يؤكد ذلك، انضمام الأردن وموريتانيا للدول العربية التي خفضت أو قطعت تمثيلها الدبلوماسي مع قطر، وهو ما يؤكد أن أمد الأزمة سوف يطول.

### موضع الحرب على اليمن في تطورات الأزمة:

من خلال التطورات الحاصلة في الأيام الأخيرة، سوف نجد أن اليمن كانت ولا تزال في عين العاصفة السياسية الحالية، من خلال أكثر من مسار، مما يشير إلى أن الأزمة الراهنة، سوف تقود بكل تأكيد إلى تطورات على الجبهة اليمنية.

المسار الأول، هو قرار التحالف العربي الذي تم اتخاذه فور إعلان العواصم العربية الأساسية عن قطع علاقاتها مع قطر، بإنهاء المشاركة القطرية في العمليات العسكرية التي تتم في اليمن.

# مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وبالتبعية؛ فإن هذا القرار يعني مغادرة عناصر القوات البرية القطرية المرابطة على الحدود السعودية اليمنية، والتي كانت قد صدّت قبل يومين فقط من قرار قطع العلاقات، هجومًا للحوثيين على مناطق الحدود الجنوبية للمملكة.

إلا أنه ثمة توضيح مهم، كشفت عنه مصادر سعودية لهيئة الإذاعة البريطانية، خلال تغطيتها للأزمة، أن القوات القطرية المشاركة في الحرب على اليمن، لا يتجاوز عددها بضعة مئات، وأكثر من تسعين بالمائة منهم مُجنّسين من دول أخرى، ولا يوجد بينهم من قوات النخبة سوى عدد قليل للغاية، على عكس ما كان الإعلام القطري يشيع.

وهناك في حقيقة الأمر، عددٌ من العوامل والتطورات التي جرت مؤخرًا، تتناقض مع بعضها البعض في اتجاهات تأثيرها على الحرب في اليمن، على المستويين السياسي والعسكري.

فهناك اعتبارات وتطورات سياسية قائمة تدفع باتجاه إفشال الأهداف السياسية التي أرادتها الرياض من الحرب، وعلى رأسها تفكيك التحالف الهش في واقع الأمر، القائم بين جماعة "أنصار الله" الحوثيين، والرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، وحزبه، المؤتمر الشعبي العام، ووقف تمدد نفوذ الحوثيين المدعومين من إيران، أو بمعنى أدق؛ حلفاؤهم في هذه المنطقة الحيوية من المجال الجيوسياسي الإستراتيجي للمملكة العربية السعودية.

فهناك أولاً التداعي الحاصل في التحالف ذاته، في ظل خروج قطر منه، بعد خروج عدد من الأطراف العربية الأخرى، ورفض دول إسلامية كبرى كانت الرياض تعوّل عليها في هذه الحرب، بالذات في المجال البري، مثل باكستان، المشاركة من الأصل في الحرب، ورفض مصر القاطع للمشاركة في العمليات البرية، وعدم قدرة الحلفاء الآخرين على خدمة موقد الحرب.

فحتى السودان؛ فإن المشاكل المتعاضمة التي يواجهها الرئيس السوداني، عمر البشير، في الداخل، وخصوصًا بعد تفجّر ملف الأزمة في دارفور، وهزيمة القوات البرية التي أرسلها إلى اليمن، في معركة "مروي" على يد قوات الحرس الجمهوري

# مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

اليمنية؛ هذا كله فت في عضد الحليف غير الخليجي الوحيد الذي شارك برئياً في الحرب الحالية على اليمن.

أما العامل الأهم، فهو التباين الحاصل في المواقف والسياسات والأهداف بين طرفي التحالف الأساسيين الآن، وهما الإمارات والسعودية.

وبعيداً عن تفاصيل هذا التباين، والذي عموده الفقري الاختلاف في إدارة الحرب وفق مفهوم الأمر الواقع، وبالتالي، الحصول على مكتسبات مرحلية كما تسعى أبوظبي، فيما الرياض تريدها صفرية مع الحوثيين؛ فإن المهم التأكيد على أن له تأثيره.

إضافة إلى ذلك؛ فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن السعودية – وهي الطرف الأهم في الحرب، في ظل قيادتها للتحالف الذي يحارب في اليمن – ليست بالقوة العظمى، وبالتالي؛ فإن قدراتها في المجال الدبلوماسي والسياسي ليست بالكفاية اللازمة لكي تواصل العمل بذات التركيز في أزمات كبرى، مثل الأزمة مع قطر، والحرب في اليمن.

## احتمالات التصعيد:

على الجانب الآخر؛ يقف الموقف الأمريكي الداعم لموقف الرياض والدول العربية المقاطعة لقطر، والذي استند على ذات الرؤية التي تستند إليها الرياض على وجه الخصوص في نقط مكافحة "الإرهاب"، وتحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، كما تجلّى في القمم الثلاث التي شهدتها الرياض في مايو الماضي، بحضور ترمب؛ لكي يشير إلى أن الحرب على اليمن قد تشهد المزيد من التصعيد.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن السعودية في هذا الإطار، سوف تستفيد من التداخل الكبير الحاصل في الأزمات السياسية والحروب الراهنة في المنطقة.

وهو توصيف موضوعي؛ حيث هذا التداخل قائم بالفعل؛ فلا يمكن – على سبيل المثال – فصل التطورات الراهنة في الحرب السورية، عمّا يجري في الجبهة القطرية، أو في الجبهة اليمنية.

# مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

فعلى سبيل المثال؛ ولو نظرنا إلى التطورات الآنية في الإستراتيجيات الأمريكية الجديدة، السياسية والعسكرية في سوريا، في عهد ترمب؛ سوف نقف أمام ذات التطورات، وإن كانت بمسميات أخرى.

فالقاعدة الأمريكية الجديدة التي تم إنشاؤها بالقرب من معبر التنف الحدودي بين سوريا والعراق، والضربات الأمريكية للقوات الحكومية السورية هناك أكثر من مرة، يرتبط بالأساس بالموضوع الإيراني، وفي جانب منه يفسر الدعم الأمريكي الكبير لقوات سوريا الديمقراطية.

فالهدف الأساسي للأمريكيين الآن؛ هو إيران ووجودها العسكري في سوريا والعراق، ومنع حصول أي اتصال جيوسياسي ثابت بين قوات الحشد الشعبي الشيعية في العراق، والقوات الإيرانية والمليشيات الشيعية التي تحارب بجوار نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

موضع قوات سوريا الديمقراطية في هذا، هو أنها الآن، ومع إطلاق معركة "الرقعة"؛ صارت الآن تواجه كذلك بجانب "داعش"، قوات الحشد الشعبي الشيعي العراقي، الذي يتقدم بطول الحدود العراقية السورية، حتى خارج نطاق "الموصل".

إذًا، قوات سوريا الديمقراطية مهمة في تنفيذ أهم بنديْن في أجندة ترمب في الشرق الأوسط؛ إيران والتنظيمات "الجهادية" المسلحة، وبالتالي؛ فإن الدعم الأمريكي، السياسي، والعسكري الذي شمل وفق ما أعلنت عنه وزارة الدفاع الأمريكية "البنجاجون"، مروحيات "أباتشي"، ومدافع "هاوترز" وصواريخ تُطلق من منصات منظومة "هيماريس"؛ سيكون حاسمًا.

لذلك نفهم التراجع التركي في لغة الخطاب إزاء تسليح الأمريكيين لأكراد سوريا الذين تعتبرهم أنقرة امتدادًا لمتبردي حزب العمال الكردستاني التركي الذي يقاتل للانفصال بجنوب شرق البلاد؛ حيث اقتصر تصريح رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدرم الأخير في هذا الصدد، على أن تركيا سوف تتحرك لو أن تطورات معركة الرقعة قد مستها أو وقع عدوان على قواتها في شمال سوريا.

# مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وتركيا هي قطر الجبهة السورية، ولكن بمسمّى آخر، والحصار المفروض علناً على قطر الآن؛ يُمارَس بشكل أقل حدة مع الأتراك، حليف قطر الأساسي في المنطقة.

وفي ظل هكذا سياسات أمريكية؛ فإنه من المنطقي أن يتم التصعيد ضد الحوثيين في اليمن، مثلما يتم التصعيد ضد حلفاء إيران ومشروعاتها في سوريا، وأهمها مشروع الربط بين مناطق النفوذ الإيرانية في العراق وسوريا.

وهذا التصعيد في اليمن، سوف يكون من جانب الأمريكيين أنفسهم، ولكن ليس في اتجاه الحوثيين، ولكن في اتجاه الخصم الأساسي للبتاجون ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي. آي. إيه)، وهو تنظيم "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب"؛ المصنّف من جانب الأجهزة الأمريكية، كأقوى أفرع لتنظيم "القاعدة" في العالم.

وهذا جزء لا يتجزأ من الأزمة اليمنية الشاملة، وليس من نافلة القول؛ فالحرب على اليمن بمعناها الواسع، لا تشمل الحوثيين فحسب، وإنما تشمل كذلك الجماعات "الجهادية" المسلحة على حد سواء، ولكن الرياض والتحالف العربي يستهدف الحوثيين والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، بينما العمل العسكري الأمريكي المباشر في اليمن، يستهدف "القاعدة".

وهناك بالفعل تصعيد في الضربات الأمريكية من دون طيار إلى مناطق تجمّع المجموعات "الجهادية" المسلحة، في محافظات اليمن كافة تقريباً، بعد أن منح ترمب صلاحيات للبتاجون بالتصعيد في هذا الاتجاه فور توليه الرئاسة.

وأغلب الظن أن السعودية سوف تعتمد إلى تصعيد العمل العسكري في اليمن في الفترة المقبلة، مستفيدة من الدعم الأمريكي الكبير للموقف الخليجي من الأزمة الراهنة مع قطر، والتي من المرجح أن تتصاعد في ظل ارتفاع سقف المطالب الخليجية، في مقابل عدم قدرة النظام القطري من الأساس على تلبية نصف هذه المطالب.

ولعل أصعب هذه المطالب، ما يتعلق بقطع العلاقات مع إيران وإغلاق قناة "الجزيرة" وطرْد قيادات "حماس" والإخوان المصريين من قطر؛ حيث يُعتبر ذلك

# مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

بمناخ انتحار سياسي لأمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في وقت أشارت فيه تقارير إلى أن البديل الخليجي له، بات جاهزاً بالفعل، سواء من فرع آل المسند، أو من الفرع غير الشقيق للأمير تميم من آل ثاني.

في المقابل؛ لا يبدو أن هناك موقفاً إقليمياً أو دولياً داعماً لقطر في هذه الأزمة، يمكنه موازنة قوة الأطراف التي تحاصرها وتضغط عليها الآن.

فدول المغرب الغربي التي تقف على الحياد دائماً من الأزمات المشرقية العربية، قطعت بالفعل دولتان منها العلاقات مع قطر؛ حيث قطعت حكومة شرق ليبيا وموريتانيا العلاقات، بينما منعت المغرب رحلات الطيران من وإلى قطر بشكل مباشر بسبب غلق المجال الجوي لدول الخليج المجاورة لقطر، له، وإن مالت الجزائر والرباط إلى الدعوة للحوار لحل الأزمة.

بينما السودان، لا يمكنه – وهو الذي يستند إلى الدعم السعودي بشكل شبه كامل – أن يقدم الكثير سوى الدعوات للحوار.

على المستوى الدولي؛ لم يظهر للآن ما يدعم الدوحة، سوى موقف وزير الخارجية الألماني، زيجمار جابرييل، الذي حملَ ترمب مسؤولية تصعيد الأوضاع في الخليج العربي، وهو موقف دبلوماسي لا يقدم الكثير، وفي النهاية؛ يبقى الموقف الأمريكي حاكماً، وفي المقابل؛ فإن المصالح الألمانية مع دول الخليج التي تعادي قطر، أكبر، كما أن الانشغال الأكبر لألمانيا هو أوروبا وأزماتها، وهذه ترتبط في جانب منها – مثل الأمن والهجرة – بقضايا وملفات أخرى، مثل العلاقات مع تركيا والحرب في سوريا.

## إطالة أمد الأزمة:

هذا التصعيد في اليمن، ربما يستغرق وقتاً من الرياض، لحين حسم الموقف في التطورات على الجانب القطري، وهو ربما ما سيتم في الأيام القليلة المقبلة، بعدما تتضح نتائج الوساطة الكويتية، التي لو فشلت؛ فإن ذلك سوف يعني إفساح المجال أمام الرياض وأبوظبي بالتصعيد في كل الاتجاهات.

# مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العامل الوحيد الذي قد يفت في عضد قدرة السعودية على العمل المنفرد أو الثنائي في اليمن، بشكل قوي وفَعَّال، هو إعلان قطري مفاجئ عن الخروج من مجلس التعاون الخليجي، وبدء تفكيك المجلس، وقتها، سوف تتعد وتتشعب الأمور في المجال الخليجي.

فهذا قد يقود إلى انشغال أطول للرياض لإعادة تعبئة وحشد قدراتها في اليمن، وكذلك لملمة أطراف حلفائها الذين هم في النهاية، لهم طاقة محدودة في الاستجابة لمطالب الرياض، سواء بسبب ظروفهم الخاصة، مثل مصر، أو بسبب ضغوط الرأي العام في بلادهم، والذي سيرى في حينه أن حكوماته تخاطر بمصالحها الإقليمية لحساب السعودية في كل ما تطلب، وهو ما يمس مصالح الأمن القومي لهذه البلدان، وصورتها أمام الرأي العام فيها.

ويدعم من هذا الاحتمال؛ طول أمد الأزمة، ودخولها إلى مرحلة الركود، التطورات الأخيرة الحاصلة على مستوى العملية السياسية ووساطة الموفد الأممي، إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

فالحوثيون، وعلى لسان رئيس المجلس السياسي الأعلى، صالح صماد، اتهموا المبعوث الأممي "بمساومة الحوثيين على ميناء الحديد مقابل الرواتب"، وأكد صماد أن ولد الشيخ أحمد أصبح "غير مرغوب فيه بعد اليوم"، وفق ما نقلته عنه وكالة الصحافة الفرنسية، الثلاثاء 6 يونيو 2017م.

وهو ما يعني وأد مبادرته الجديدة، كما ذكرت ورقة سابقة نشرها مركز "سام" قبل أيام في هذا الصدد، وهو ما يعني دخول العملية السياسية في اليمن إلى أفق الجمود.

واستجابة لذلك؛ فإن ولد الشيخ أبلغ الأمم المتحدة والأطراف المعنية، بنقل مكتبه من العاصمة اليمنية صنعاء، إلى العاصمة الأردنية عمّان، في ظل طلب الحوثيين ذلك.



# مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ويعضد من هذه القراءة لتطورات الحدث، ما تناقلته تقارير في صدد أن الحوار الأخير الذي جرى بين ولد الشيخ والرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، قد اقتصر على رواتب الموظفين المعطلة منذ أشهر، وأزمة انتشار وباء الكوليرا في أنحاء عدة من اليمن، وليس على قضية إحلال السلام في اليمن، والتي يبدو أنها قد تراجعت في حسابات الأطراف الدولية.

.....

وبالتالي؛ يمكن القول إن مدى "صمود" قطر، وسلوكها السياسي وسلوك حلفائها – الذين يبدو أنهم قد تخلوا عنها كما في رد الفعل التركي الأولي؛ حيث دعت أنقرة للحوار لحل الأزمة، وإن مالت إلى لغة دبلوماسية تدافع عن الدوحة – سيكون له مردود كبير على الحرب في اليمن وسياقاتها.

ولكن، ومع ما تكشفه الأحداث المتلاحقة من حقائق تفيد بأن الحملة الحالية على قطر، مرتبة منذ فترة، وبالتالي؛ فإن لها ما بعدها ما هو مبرمج ويحظى بدعم أمريكي صريح؛ فإنه يمكن التأكيد على أن هذا الصمود لن يستمر طويلاً.

وفي كل الأحوال؛ فإن هذا يفرض على الفرقاء اليمنيين البحث عن مخرج للأزمة الحالية من داخلهم؛ لأنها في كل الأحوال سوف تطول، سواء بسبب ركود الموقف لانشغال الرياض وأبوظبي، وهما الأكثر تحكماً في قرارات الحرب والسلام في اليمن، أو بسبب تصعيد التحالف في عملياته، وفي النهاية؛ فإن المواطن اليمني هو الذي يدفع الثمن من رفاهيته وحياته ذاتها!

\*\*\*\*\*

-----

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية